المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

21 et 22/02/2015

مجلس المستشارين يتوصل برأي مجلس حقوق الإنسان حول مشروع قانون ذوي الاحتياجات الخاصة

الرباط
حليمة بوتمارت

26/12/13

توصل رئيس مجلس المستشارين أول أمس الخميس بتقرير يتضمن رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول مشروع القانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، بناء على طلب مجلس المستشارين، تفعيلا لمقاربته القائمة على استيقاء آراء كافة الفاعلات والفاعلين المعنيين بحقوق الفئة المذكورة.

وأوصى المجلس في هذا الرأي بإعادة النظر في صيغة الأهداف المنصوص عليها في المشروع بشكل ينص على الوقاية من الأسباب المؤدية إلى الإعاقة والآثار المعيقة، مع ضرورة إدراج مقتضى يكرس حق الأشخاص في وضعية إعاقة وعائلاتهم ومساعديهم في مصاريف تعويضية لتغطية حاجياتهم.

ويقترح المجلس، في هذا الإطار، إدراج عدد من المقتضيات بما يضمن استفادة هذه الفئات من برامج ورعاية وخدمات صحية مجانية أو معقولة التكلفة، بالإضافة إلى حظر العلاج الإلزامي أو القسري للأشخاص ذوي الإعاقة وتأمين وجود ضمانات إجرائية كافية لحماية الحق في الموافقة المستنيرة والمسبقة.

وفيما يتعلق بحق ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم، يرى المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدراج مقتضيات تلزم السلطات العمومية بالقيام بالترتيبات التيسيرية المعقولة، حسب حاجيات كل متعلم ومتعلمة، واتخاذ التدابير من أجل تيسير تعلم طريقة «برايل» وأنواع الكتابة البديلة وتكثيف وسائل الاتصال المعززة والبديلة، وتقوية مهارات التوجيه والتنقل.

وأكد المجلس في رأيه على إعمال توصيات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن عمل وعمالة الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تدعو الدول إلى اعتماد تدابير إيجابية لزيادة فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعين العام والخاص، من خلال تعزيز برامج العمل الحر غير التمييزية والشاملة بشكل كامل للأشخاص ذوي الإعاقة. كما يقترح المجلس إضافة مقتضيين ينبغي أن يوجها سياسات إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في سوق الشغل؛ يهم الأول إعمال برامج وتدابير إيجابية وتحفيزية لتشجيع عمل الأشخاص في وضعية إعاقة في القطاع الخاص. ويهم الثاني تكريس مبدأ إلزام المشغل (كيفما كان وضعه القانوني: عموميا، شبه عمومي أو خاص) إدراج الترتيبات التيسيرية المعقولة في أماكن العمل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

ومن الأولويات التي سطر عليها المجلس، في هذا الرأي، ضرورة ملاءمة مقتضيات مشروع القانون الإطار مع مقتضيات الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، لا سيما مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذا مع المبادئ والأهداف ذات القيمة الدستورية المكرسة في دستور المملكة.

وكان المجلس قد نظم نهاية الشهر المنصرم مجموعة من الورشات الجهوية للتشاور شاركت فيها أزيد من 400 شبكة جمعوية وجمعية محلية وجهوية ووطنية عاملة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذا ممثلين عن مؤسسة وسيط المملكة، علاوة على لقاءات مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية والاتحاد العام لمقاولات المغرب.

لطيفة أحرار وأسماء الهوري تتحدثان عن الكتابة المسرحية وتجلياتها في الواقع الراهن

جانب من الندوة

■ عادل غرياوي

قالت المخرجة المسرحية أسماء الهوري، "إنني كنت في بادئ الأمر كممثلة مسرحية فوق خشبة المسرح قبل أن أتحول إلى ما وراء الركح وأصبح مخرجة مسرحية".

وأضافت مخرجة مسرحية "دموع بلكحول"، في تدخلها خلال الندوة التي أقيمت الأربعاء الماضي برواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الدورة 21 للمعرض الدولي للنشر والكتاب، أن الكتابة المسرحية في نظرها تبقى غير مكتملة المعنى إلا بعد تجاوز الكتابة النصية إلى التشخيص الحركي وإلى حوارات وسجالات تتحرك على خشبة المسرح.

وأشارت إلى أن هناك عددا من العناصر التي تعطي للكتابة النصية أبعادا أخرى من بينها الديكور، وتاثيث فضاء خشبة المسرح، والمؤثرات الصوتية والضوئية التي تكون مرافقة للمشاهد التي تمثل فوق الخشبة، ويمكن اعتبارها كتابة أخرى وسيناريو ثان مكمل للكتابة المسرحية النصية.

وأشارت إلى أن المسرح تجاوز المهمة التي كانت مشاعة من قبل ألا وهي الضحك والترفيه، وبات المسرح حاليا في مواضيعه المشخصة ظواهر واقعية وسلوكات آنية تبخرت في مجتمع أصبح يعاني في ظل التقدم التكنولوجي.

وحول سؤال لماذا المسرح، أفادت أسماء الهوري أن المسرح هو الحاجة، الحيوية، ويعتبر بمثابة طاقة تعبيرية مضافة، فعندما نصعد على خشبة المسرح فلغرض التعبير عن رسالة أو فكرة أو حجة ما معينة، ومن أجل التحدث عن الآخر وعن همومه ومشاكله.

وأوضحت المتحدثة أن المسرح أصبح يتناول في موضوعاته تيمات آنية من الواقع المعيشي للأفراد، معتبرة أن التجربة المسرحية التي مرت بها بفرقة مسرح أنفاس من أنجح التجارب التي شكلت كيانها حيث ألفت وأنجزت رفقة ممثلين العديد من المسرحيات.

وفي نفس الندوة، قالت الممثلة والمخرجة المسرحية لطيفة أحرار، إن "المسرح هو جملة من الكلمات والحركات التعبيرية والحوارات الثنائية بين الشخصيات، ومن ثمة يمكن الحديث عن تنوع أنماط الكتابة".

وأضافت مخرجة "كفر ناعوم" أنها قد بدأت الكتابة المسرحية في سن السادسة عشرة عندما حلت على مسرح التوفيق المتواجد بمدينة كرسيف من أجل حضور عرضي مسرحي، وعند عودتها للمنزل بدأت أولى محاولاتها في الكتابة المسرحية حيث ألفت مسرحية تتحدث عن "امرأة فلسطينية تراسل جنديا إسرائيليا حول مآل الوضع في فلسطين" كتبتها في حدود 20 صفحة، قائلة في نفس الوقت، "في تلك اللحظة لم أكن أعلم أي شيء عن المجال المسرحي".

وكشفت أحرار أنها بصدد إعداد وصياغة ثلاث مسرحيات بطابع دراماتورجي، لكن مع تشخيصها على خشبة المسرح تبقى الكتابة المسرحية مخالفة تماما للكتابة المعدة للنشر والقراءة، ويكون النص المسرحي مفتوحا على جميع الأصعدة التي تجعل منه مادة مقروءة أدبيا ومتنا مشخصا كمشاهد مسرحية فوق الخشبة.

واستحضرت الممثلة أحرار أن الطيب لعلج كان يبرع في المسرحيات ذات الطابع الترفيهي، حيث حاول مغربة مسرحيات موليير الفرنسية.

وأوضحت، أن المسرح كان في وقت الاستعمار يستعمل كوسيلة لمقاومة المعمر الفرنسي من خلال الاشتغال على مواضيع وطنية، مضيفة أن بعد الاستقلال شهدت ظهور مجموعة المعمورة، وبعدها حركة مسرح الهواة التي مر منها أغلب الكتاب المسرحيين الحاليين.

إضافة، إلى هذا، تقول لطيفة أحرار، أن التكنولوجيا والوسائل الحديثة ساهمت في جعل الكتابة المسرحية ترتقي من حسن من أحسن ومن جيل إلى آخر.

وختمت مداخلتها بأن هناك العديد من الكتاب المسرحيين الذين اشتغلوا حول مواضيع إنسانية كالسيدا، العنف ضد المرأة.. فالمسرح أصبح وسيلة تعبيرية من خلاله يجد الممثل ذاته في الترويج لقضية ما أو الدفاع عن أطروحة ما وإيصال فكرة ما إلى جمهور معين.

رسالة الأمة

أوصى بحق الأشخاص في وضعية إعاقة وعائلاتهم ومساعديهم في مصاريف تعويضية لتغطية حاجياتهم

مجلس اليزمي يدعو إلى حظر العلاج القسري للأشخاص المعاقين

1/9837

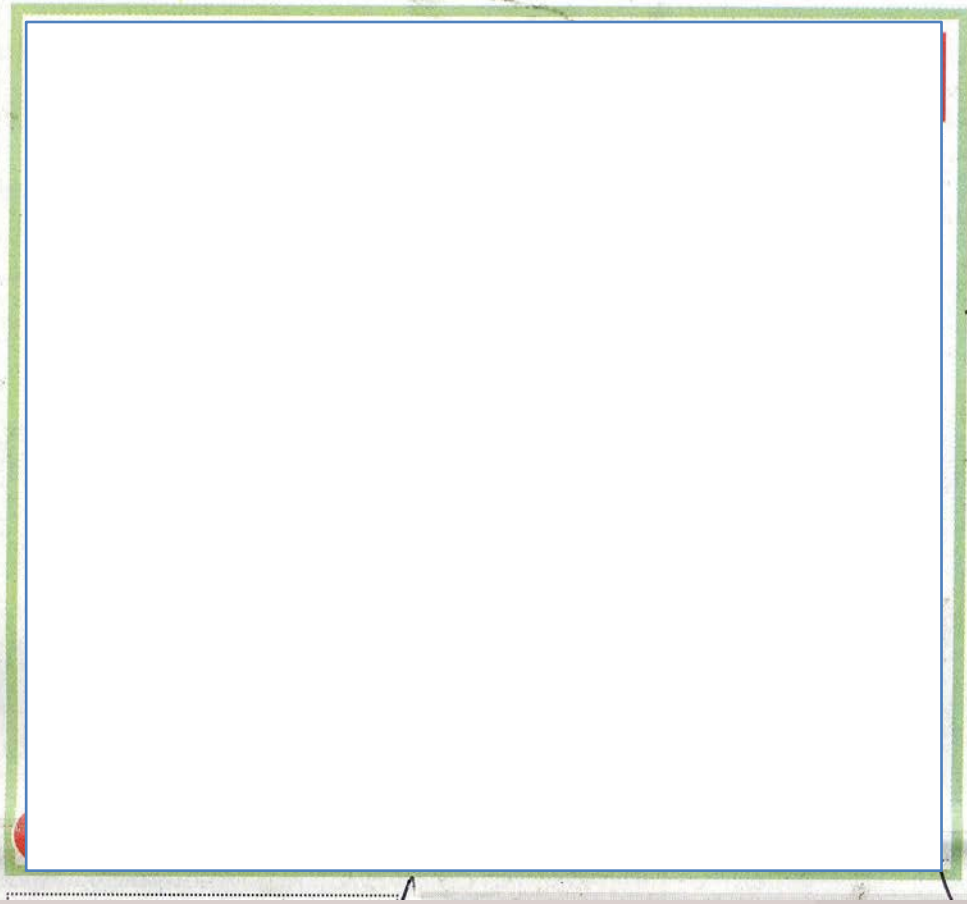

الرباط: عبد الحق العضيمي

دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى حظر العلاج الإلزامي أو القسري للأشخاص ذوي الإعاقة وتأمين وجود ضمانات إجرائية كافية لحماية الحق في الموافقة المستنيرة والمسبقة،مع إعمال الحق في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالصحة والإعلام والتكوين ومواكبة ودعم العائلات ومساعدي الأشخاص في وضعية إعاقة على أن يشمل ذلك الأطفال وكبار السن.

وأكد المجلس في رأيه حول مشروع قانون يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، على ضرورة تقوية المادة 8 من مشروع القانون الإطار بإدراج عدد من المقتضيات المستفادة من الالتزامات المنصوص عليها في المادة 25 من الاتفاقية بما يضمن للأشخاص في وضعية إعاقة توفير برامج ورعاية وخدمات صحية مجانية أو معقولة التكلفة.

وذكر المجلس، الذي يرأسه إدريس اليزمي، أن اعتماد تعريف التمييز على أساس الإعاقة «شرط ضروري لفعلية الضمانات الدستورية في مجال مكافحة التمييز خاصة في حال المنازعات القضائية»، وهو ما جعله يوصي بأن تدرج في المادة2 من مشروع القانون الإطار تعريفات «الترتيبات التيسيرية المعقولة»و«التصميم العام» و«الاتصال»و«اللغة».

ومن بين توصيات المجلس ،في رأيه،كان بطلب من مجلس المستشارين، توصلت «رسالة الأمة» بنسخة منه، إضافة مقتضيات تنص على « حق الأشخاص في وضعية إعاقة وعائلاتهم ومساعديهم في مصاريف تعويضية لتغطية حاجياتهم»، و«حظر أي شكل من أشكال التمييز يهدف إلى حرمان الأشخاص في وضعية إعاقة من الولوج إلى التأمين خاصة التمييز بسبب الحالة الصحية أو السن أو نوع الإعاقة.»

ومن أجل تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من العيش بشكل مستقل في المجتمع، اقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يدرج في المادة 6 من مشروع القانون الإطار مقتضى يحدد غاية نظام الدعم الاجتماعي الذي ينبغي أن يكون موجها نحو الإدماج الكامل للأشخاص في وضعية إعاقة مع استهداف العائلات المؤهلة للاستفادة من دعم الدولة. وأوصى المجلس بضرورة ملاءمة مواد المشروع مع مقتضيات الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ،ولاسيما مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكذا مع المبادئ والأهداف ذات القيمة الدستورية المكرسة في دستور المملكة مشفوعة بنماذج من التجارب المقارنة.

وبخصوص مجال التعليم، فقد دعا المجلس إلى إدراج مقتضيات تلزم السلطات العمومية بالقيام بالترتيبات التيسيرية المعقولة حسب حاجيات كل المتعلمين في وضعية إعاقة واتخاذ التدابير من أجل تيسير تعلم طريقة «برايل» وانواع الكتابة البديلة، وسائل الاتصال المعززة والبديلة.

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
■ مدير النشر: علي لبلي

تعديلات مرتقبة في قانون حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

4/12/18

الرباط: خديجة الرحالي

بناء على طلب من طرف رئيس مجلس المستشارين، أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمس (الجمعة) رأيه بخصوص المشروع المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.

وفي هذا الصدد أوصى، المجلس بضرورة ملاءمة مقتضيات مشروع القانون المذكور مع مقتضيات الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، ولاسيما مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ودعا المجلس إلى إعادة النظر في صيغة الأهداف المنصوص عليها في المشروع بشكل ينص على الوقاية من الأسباب المؤدية إلى الإعاقة والآثار المعيقة. وبخصوص الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والدخول، أوصى بإدراج مقتضى يكرس حق الأشخاص في وضعية إعاقة وعائلاتهم ومساعديهم في مصاريف تعويضية لتغطية حاجياتهم.

وفيما يتعلق بالولوج للحقوق الصحية، يقترح المجلس إدراج عدد من المقتضيات بما يضمن استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة من برامج ورعاية وخدمات صحية مجانية أو معقولة التكلفة، بالإضافة إلى حظر العلاج الإلزامي أو القسري للأشخاص ذوي الإعاقة. أما بخصوص الحق في التعليم، يقترح المجلس أن تدرج مقتضيات تلزم السلطات العمومية بالقيام بالترتيبات التيسيرية المعقولة حسب حاجيات كل متعلم ومتعلمة في وضعية إعاقة، واتخاذ التدابير من أجل تيسير تعلم طريقة "برايل" وأنواع الكتابة البديلة، ووسائل الاتصال المعززة والبديلة، ومهارات التوجيه والتنقل. وبخصوص الحق في التشغيل، اقترح المجلس تقوية قاعدة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التشغيل والتكوين المهني.

كما أوصى المجلس بتكريس مبدأ تسليم البطاقة الخاصة على المستوى الترابي (الجهوي أو الإقليمي).

L'opinion .ma

17584/2

Des mots contre l'obscurantisme et l'amalgame

Présenté au SIEL lundi 16 février au SIEL « Ce qui nous sommes » (éditions La Croisée des chemins, Casablanca) est un ouvrage collectif de débat d'actualité où prennent la parole une vingtaine d'intellectuels marocain pour s'exprimer sur l'extrémisme, le fanatisme et aussi l'amalgame dont peut être l'objet la communauté musulmane. L'ouvrage est l'émanation d'un élan de pensée lucide à la suite des attentats de Paris du 7 et 9 janvier et de la manifestation parisienne du 11 et en réaction au slogan « je suis Charlie ». S'opposant à l'extrémisme obscurantiste, les textes « s'insurgent contre la calomnie actuelle envers l'islam ». Les idéaux de coexistence confessionnelle, de dialogue des cultures, de tolérance, de connaissance mutuelle, d'acceptation des différences dans le respect de l'autre, beaucoup de travail sur soi qui constitue une stimulation de la pensée pour aller de l'avant et s'attaquer aux véritables problèmes d'injustice, d'iniquité qui rongent la planète et où trinquent les plus vulnérables.

Les auteurs ayant contribué par leur textes sont Abdeslam Aboudrar, Kebir M. Ammi, Bouthaïna Azami, André Azoulay, Abdellah Baïda, Tahar Benjelloun, Ali Benmakhlouf,, Jalil Bennani, Lamia Berrada-Berca, Farid El Asri, Driss El Yazami, Mohammed Ennaji, Melanie Frerichs-Cigli, Ahmed Ghayet, Nouzha Guessous, Mouna Hachim, Adil Jazouli, Abdelhami Jmahri, Driss Ksikes, Asmae Lamrabet, Anouar Majid, Valérie Morales-Attias, Hassan rachik, Abdallah Saaf, Mohamed Sassi, Mohamed Tozy, Bahaa Trabelsi.

Personnes en situation de handicap

Le CNDH recommande la consécration des droits socioéconomiques dans le nouveau texte de loi

Le projet de loi-cadre relatif à la protection et à la promotion des droits des personnes en situation de handicap devait être examiné par la Chambre des conseillers. Le bureau de la deuxième Chambre a décidé de le soumettre auparavant au Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) qui vient de rendre public son avis.

Page 4

Personnes en situation de handicap

Le CNDH recommande la consécration des droits socioéconomiques dans le nouveau texte de loi

Les personnes handicapées vivent quotidiennement des difficultés liées à l'accessibilité.

Pour concrétiser les dispositions constitutionnelles visant la promotion des droits des personnes en situation de handicap, le gouvernement a élaboré un projet de loi-cadre que la Chambre des conseillers a soumis au CNDH pour avis.

Le projet de loi-cadre relatif à la protection et à la promotion des droits des personnes en situation de handicap, adopté en octobre dernier par le Conseil des ministres (il a été adopté en juin par le Conseil du gouvernement), devait être examiné par la Chambre des conseillers. Le bureau de la deuxième Chambre a décidé de le soumettre, en janvier, au Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) qui vient de rendre public son avis. Il faut le souligner, le gouvernement a opté pour une loi-cadre (dite loi d'orientation) qui est un texte législatif avec un contenu très général qui sert de cadre à des textes d'application et à des décrets. La loi-cadre décrit un programme avec des objectifs et des engagements (à l'instar de la loi-cadre portant charte de l'investissement, la loi-cadre portant charte nationale de l'environnement et du développement durable). À cette fin, le CNDH a impliqué ses commissions régionales et un large réseau associatif, ce qui lui a permis de formuler une série de remarques et de recommandations au sujet des dispositions à introduire dans cette loi-cadre. Ces recommandations sont inspirées dans leur quasi-totalité de la Convention relative aux droits des personnes handicapées (la convention a été ratifiée par le Maroc le 8 avril 2009) et, en partie, des observations générales du Comité des droits de l'enfant sur les droits des enfants handicapés. Ainsi, le CNDH a recommandé aux conseillers de la deuxième Chambre de transposer les définitions prévues par la Convention relative aux droits des personnes handicapées dans l'article consacré à la définition du handicapé. En ce qui concerne les dispositions relatives à la protection sociale, la couverture médicale et l'accessibilité, le CNDH recommande de consacrer le droit des personnes en situation de handicap, de leurs familles et des aidants familiaux à une prestation de compensation pour couvrir leurs besoins. Il propose également de leur garantir l'accès aux services d'assurance. Le CNDH propose de préciser la finalité du système de subvention sociale qui doit être orienté vers la pleine inclusion des personnes en situation de handicap. En matière de santé, le Conseil propose de prévoir au profit des personnes en situation de handicap un «accès gratuit ou à un coût abordable aux services de santé». Sur le plan de l'éducation, le CNDH recommande de prévoir des dispositions engageant les pouvoirs publics à procéder à des «aménagements raisonnables en fonction des besoins de chacun des apprenants en situation de handicap». Il propose d'ajouter une disposition présentant les orientations principales concernant l'éducation intégrée et interdisant toute exclusion des enfants du système d'enseignement général sur le fondement de leur handicap. Concernant le droit au travail, le CNDH propose de renforcer le socle des droits des personnes en situation de handicap en matière d'emploi et de formation professionnelle. Il appelle à introduire des dispositions reconnaissant explicitement le droit des personnes en situation de handicap à accomplir leur travail dans un milieu de travail accessible. Il recommande aussi, à ce niveau, de consacrer «l'engagement des pouvoirs publics à appuyer les personnes en situation de handicap en matière d'auto-emploi, de recherche d'emploi, de maintien dans l'emploi et de retour à l'emploi». D'autres recommandations portent sur le processus de budgétisation publique, l'étude d'impact des projets de loi selon l'approche basée sur les droits de l'Homme, ainsi que sur l'élargissement de la pratique conventionnelle du Royaume. ■

Brahim Mokhliss

Le CNDH recommande de prévoir des dispositions engageant les pouvoirs publics à procéder à des «aménagements raisonnables en fonction des besoins de chacun des apprenants en situation de handicap.

Conseil national des droits de l'Homme